\

تم التحميل من اسهل عن بعد

اللقاء الحي الأول والثاني (اقتصاد إسلامي)

تعريف الاقتصاد في اللغة: المعنى الأوللتوسط في الأمور وعدم الإسراف والتقتير.

المعنى الثاني: استقامة الطريق. **المعنى الثالث**: إتباع سبيل الرشاد.**المعنى الرابع**: السهولة.

في القاموس المحيط: القصد استقامة الطريق وضده الإفراط، وقال تعالى (وعلى الله قصد السبيل)

اما في المصباح المنير:قصد في الأمور قصدا أي توسط وطلب الأمد ولم يجاوز الحد.

اما المعجم الوسيط: اقتصد في النفقة قال سبحانه (واقصد في مشيك) أي توسط فيه

معناها في الاصطلاح: الاعتدالبين الإسراف والتقتير ويدل على ذلك قوله تعالى (ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط).

عرف العز بن عبد السلام الاقتصاد: بأنه رتبه بين رتبتين **(يعني حاجة بين حاجتين)**

وجاء في كتاب الروح لأبن قيم الجوزيه:ان الاقتصاد خلق محمود يتولد من خلتين عدل وحكمه**(يعني لاافراط ولاتفريط)**

الاقتصاد في الاصطلاح الوضعي:(وضعي يعني من وضع الانسان)

يقصد به اطلاقات الاقتصاديين الوضعيين وتعريفهم لعلم الاقتصاد الذي ظهر في أواخر الربع الأخير من القرن الثامن عشر وينسب إليه تأسيس علم الاقتصاد الوضعي.

قال الدكتور التعريفات السابقة مروا عليها سريعا

تعدد تعريفات الاقتصاد الوضعي ونشير إلى تعريفين من هذه التعريفات:مهم

هو العلم الذي يهتم بدراسة الثروة إنتاجاً وتوزيعاً.

هو العلم الذي يهتم بدراسة سلوك الإنسان كعلاقة بين غايات متعددة ووسائل نادرة ذات استعمالات بديله.

هذا التعريف يشير إلى جزأين هما:

دراسة غايات متعددة وهي الحاجات والرغبات ،

الوسائل النادرة وهي الموارد والتي توصف بأنها ذات استعمالات واستخدامات متعددة وبديله. ويطلق على الموارد: عناصر الانتاج.

وهذا يمثل انه لو لم يوجد هناك ندرة لم تكن هناك مشكلة اقتصادية ولم يكن هناك علم اقتصاد لان الموارد النادرة مشكلة وهي أساس علم الاقتصاد

تعريف الاقتصاد من قبل المجتهدين المهتمين بدراسة الاقتصاد الإسلامي:

س / هل يعتبر الاقتصاد الإسلامي علم أم لا يزال عبارة عن توجيهات ومبادئ ولم يصل إلى النضوج العلمي؟ هناك رأيين:

المجموعة الأولى هي التي لا ترى إطلاق صفة العلمية على الاقتصاد وهذه المجموعة قدمت عدة تعريفات منها:

الطريقة التي يفضل الإسلام اتباعها في الحياة الاقتصادية.

هو عبارة عن كل ما يوجه النشاط الاقتصادي وفق لسياسات الإسلام ومبادئه.

المجموعة الثانية:

ترى إطلاق صفة العلمية على الاقتصاد وانه بلغ النضج العلمي وتوفره فيه الشروط العلمية فلا مانع من إن يطلق عليه علم على الرغم انه لا يزال بحاجه إلى المزيد من التطوير

ومن التعريفات التي قدمت من هذه المجموعة:

هو العلم الذي يهتم بدراسة الظاهرة لاقتصاديه في مجتمع إسلامي.

هو علم دراسة وتحليل سلوك الفرد اتجاه الموارد الإنتاجية أو الاقتصادية من اجل تحقيق الرفاهة الاقتصاديةفي إطار الشريعة الإسلامية. (هذا التعريف شامل ونحن معهم)

نلاحظ من التعريف الثاني انه يشتمل على بعدين أساسيين:

البعد الأول(بعد تحليل اقتصادي)

البعد العقدي أو الديني وهذا البعد يؤثر في سلوك الفرد وعلاقته بالآخرين أو بالموارد الإنتاجية من خلال الالتزام بإحكام الشريعة الإسلامية المنضمة لكثير من أوجه هذه العلاقات.

البعد الثاني: البعد التحليلي الاقتصادي حيث تتم الاستعانة بالتحليل الاقتصادي العلمي لمواجهة المشكلات الاقتصادية في المجتمع كالاستهلاك والإنتاج والتوزيع وغيرها بما يحقق زيادة في المنافع وتقليل المضار التي يتحملها الفرد والمجتمع.

المرجو وضع أسئلة على شكل صح وغلط وأيضا خيارات لتثبيت المعلومة أكثر

خلال التعريفات السابقة يمكن استنتاج الموضوع الذي يهتم بها علم الاقتصاد الإسلامي وهو الظاهرة الاقتصادية.

الظاهرة لاقتصادية:هي سلوك الإنسان في مجال الإنتاج والاستهلاك والتوزيع هذا باختصار موضوع علم الاقتصاد الاسلامي.

جوانب دراسة موضوع علم الاقتصاد الإسلامي:مهم

الجانب المذهبي:

هو القيم والقواعد التي ترتكز عليها الظاهرة الاقتصادية

الجانب النظري أو التحليلي:

وهذا الجانب يهتم بدراسة الظاهرة الاقتصادية من حيث تحليها وتفسيرها ومعرفة ما تجري عليه من سند واستخراج واستنتاج ما فيها من علاقات بهدف وضع التعليمات والقوانين الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي.

الجانب التطبيقي أو السياسات الاقتصادية:

ويعنى بدراسة السياسات والتطبيقات التي تتفق مع القيم والقواعد الحاكمة للمجتمع الإسلامي وفي الوقت نفسه تعالج ما يواجه المجتمع من مشكلات اقتصاديه في كل زمان ومكان.(يعني في ظل الشريعة الإسلامية)

المحاضرة الثانية من ملخص خيال

تعريف النظام الاقتصادي:

هو مجموعه من الأسس والقواعد والتشريعات التي يختارها ويطبقها المجتمع لتنظيم شؤونه الاقتصادية.

مفهوم النظام الاقتصادي الإسلامي:

هو مجموعة من القواعد والأسس المأخوذة من الشريعة الإسلامية التي يسير عليها المجتمع لتنظيم شؤونه الاقتصادية. وتتصف هذه القواعد والأسس بالتنظيم والترابط والتناسق فيما بين أجزائها بما يرفع كفاءة المجتمع في الاستفادة من موارده وإمكاناته المتاحة.

مهام النظام الاقتصادي الإسلامي أو أقسام الشؤون الاقتصادية في المجتمع الإسلامي. حيث يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام (هذا بالمحاضرة الثالثة بخيال ولكن الدكتور ذكرها هنا)

الأول: تنظيم العلاقات الاقتصادية بين أفراد المجتمع

الثاني : تنظيم علاقة الأفراد بالموارد الإنتاجية.

الثالث: تقديم الحلول الاقتصادية المناسبة للمشكلات الاقتصادية

س / كم نظام موجود بالعالم؟

ثلاثة وهي النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي والنظام الإسلامي

النظام الرأسمالي	النظام الاشتراكي	النظام الإسلامي
تعريفهو نظام يقدس الحريه و يتيح للفرد حرية امتلاك استخدام عوامل انتاج تهدف الى تحقيق الرفاهيه المادية يحاول الوصول للعدالهالاجتماعيه .و تعظيم الربح هدفه الاساسي مؤسس النظام الرأسمالي نشأ على يد (ادماسمث) من خلال كتابه ثروة الأمم. وأيضا (جون ،ديفيد ريكاردو ،مالس خصائصه الملكية الخاصة (الملكية الفردية) حرية الاقتصاديه وهذه تشمل حرية الإنتاج وحرية الاستهلاك التصرف واختيار المهنة والتنقل وجود حافز الربح الذي يحرك النشاط الاقتصادي ويدفع إلى إقامة المشروعات والقيام بالاستثمارات آلية السوق وأهميتها ودورها في توزيع الموارد وتحديد الأسعار أهمية المنافسة وسيادة المستهلك عدم تدخل الدولة في الشئون الاقتصادية عيوبه انه يؤدي إلى المزيد من التفاوت في توزيع الدخول والثروات بروز الشركات الاحتكارية الكبرى حيث انه مع وجود عنصر المنافسة إلا أن أدوات هذا النظام كالحرية الاقتصاديه وأسلوب التمويل المعتمد على الفائدة يدعم دور هذه الشركات ظهور التقلبات الاقتصاديه الحادة للمنافسة أثار سلبيه عديدة ومن أهم تلك الآثار السلبية (وجود النفقات الباهظة لدعاية والإعلان من اجل الترويج لسلع وهي في الحقيقة لا تعبر عن الحقيقة في الغالب)	تعريفة النظام الذي تمتلك فيه الدولة جميع عناصر الإنتاج أي تلغى فيه الملكية الفردية وتوجه الموارد لإشباع الحاجات الأساسية لا تحقيق الربح بل تحقيق المزيد من العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع. مؤسس النظام الاشتراكي (ماركس) الذي هاجم النظام الرأس مالي واتهمه بالطبقية واستغلال العمال خصائصه الملكية العامة لعناصر الإنتاج الإشباع الجماعي للحاجات وليس لتحقيق الربح توزيع الناتج على أساس العمل وجود جهاز التخطيط المركزي عيوبه وسلبياته إهمال مبادئ الملكية الفردية والحرية الاقتصايه والدور المهم الآلية السوق . اعتماده على جهاز التخطيط المركزي المسئول عن اتخاذ الاف القرارات الاقتصاديه اليومية مما أدى إلى وجود جهاز يتصف بالبيروقراطية والتعقيد الإداري اغفل الجوانب الاقتصاديه والاجتماعية والدينية بما لها من تأثير سلبي على سلوك الفرد وإنتاجية ومبادراته	تعريفةهو مجموعة من القواعد والأسس المأخوذة من الشريعة الإسلامية التي يسير عليها المجتمع لتنظيم شؤونه الاقتصادية. وتتصف هذه القواعد والأسس بالتنظيم والترابط والتناسق فيما بين أجزائها بما يرفع كفاءة المجتمع في الاستفادة من موارده وإمكاناته المتاحة. خصائصه (هو جزء من شريعة إسلامية كاملة) الخاصية الأولى: أنه اقتصاد قائم على العقيدةويمكن إبراز ذلك من خلال القواعد التالية: القاعدة الأولى: التوحيد القاعدة الثانية : قاعدة الاستحلافالقاعدة الثالثة : قاعدة الجزاء الاخروي الخاصية الثانيه: هي الجمع بين المصلحتين الخاصه والعامة فهو يراعي ان يكون تصرفه محققا لاهداف ثلاثة: أولا:تحقيق مصلحه ذاتيه مباحه له.. ثانيا:ألا يتعارض تحقيق تلك المصلحه مع مصلحه الغير أو مع مصلحه المجتمع. ثالثا :اعتبار المصلحهالاخرويه بجانب المصلحهالدنيويه وتحقيق الكفايهالاقتصاديه للفرد واسرته الخاصية الثالثه :التكامل بين اشباع الجوانب المادية والمعنويه أو الجمع بين اشباع حاجات الروح والمادة الخاصية الرابعه: وهي اقرار الملكيتين الخاصه والعامة: موقف الاقتصاد الاسلامي من الملكية من ناحيتين رئيسيتين: الناحية الاولى: ان المالك الحقيقي للاشياء هو الله وأن ملكيه البشر ملكية استخلاف الناحية الثانية : أنه يأخذ بازدواجية او بالجمع بين الملكيةالعامةوالخاصهيربط الاقتصاد الاسلامي تلك الملكية ويحميها بسياجين:الاولىيحمي الحق من سوء استخدام صاحبه ولهذا شرع الحجر على السفيهالثانييحمي صاحب حق الملكيه من اعتداء غيره عليه ولهذا شرع حدا للسرقة وأيضا احكام الغصب. الخاصية الخامسهاقرارالحرية الاقتصادية المنضبطة الخاصيه السادسة انه اقتصاد غير قائم على الربا أو انه اقتصاد لا ربوي في تحريم الربا فوائد عديدة: يؤدي الى اخضاع المعاملات الاقتصاديةالإسلامية الى قاعدة شرعية هي الغنم بالغرم. ٢- الفائدةالربويةالثابتة هي وسيله للظلم الخاصيهالسابعهانه اقتصاد قائم على الاخلاق الاقتصاد الاسلامي لا يفصل بين الاخلاق والاقتصاد الخاصية الثامنة انه اقتصاد وسطي

المقارنة بين النظام الرأس مالي والنظام الاشتراكي وبين النظام الاقتصادي الإسلامي في عدد من المبادئ التي تقوم عليها:

	النظام الرأس مالي	النظام الاشتراكي	النظام الاقتصادي الإسلامي

مبدأ الدين أو العقيدة	نشأ في بيئة علمانيه تفصل الدين عن الدولة هذا النظام نشأ على يد (ادماسمث) من خلال كتابه ثروة الأمم.	اقترن بعقيدة الإلحاد أي **لا إله والحياة ماده** فلا تأثير للدين مطلقا على الاقتصاد و(كتاب ماركس) رأس المال ينتقد ويعارض الرأس ماليه **ويعتبرون الدين أفيون الشعوب**.	الدين يوجه الاقتصاد والاقتصاد يرتبط بالدين عقيدة وشريعة فهو لا ينفصل عنه.
مبدأ الملكية الفردية.	للفرد الحق في تملك وسائل الإنتاج دون قيود أو شروط ولأفراد يتملكون عناصر الإنتاج	الملكية عامه ولا يحق للفرد أن يتملك ملكيه خاصة به ويعتبر الفرد مجرد أجير لدى الدولة.	يحق للفرد إن يتملك وسائل الإنتاج وفق الضوابط والقيود الشرعية وعدم الإضرار بمصلحة الجماعة
مبدأ الحرية ألاقتصاديه وتدخل الدولة .	تعتبر الحرية مطلقه والدولة لا تتدخل في الشئون الاقتصادية وللفرد مطلق الحرية ولكن بعد أزمة الكساد العالمي عام ١٩٢٩م صارت الدولة تتدخل في النشاط الاقتصادي في بعض الجوانب.	الدولة هي التي تدير وتوجه الاقتصاد وتشرف عليه عبر جهاز التخطيط المركزي وليس للفرد الحرية.	الأصل عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا إذا دعت الحاجة لذلك والتدخل يكون لهذه المصلحة ولهذا يقو النبي صلى الله عليه وسلم(**دعوا الناس يرزق بعضهم من بعض).**
مبدأ الربح	: يعتبر الربح الهدف الرئيس والأساس والمهم لبقاء المشروع واستمراره وهو الذي يدفع للاستثمار.	الربح ليس هدف. وإقامة المشاريع هدف اجتماعي متمثل في تامين السلع التي يحتاجها الناس لسد حاجتهم وقد تكون المشاريع خاسره ومع ذلك تستمر	الربح هدف اقتصادي ولكنه ليس الهدف الرئيس .
مبدأ آلية السوق (جهاز الثمن)	الأسعار تتحدد من خلال قوى العرض والطلب والتسعير مرفوض مطلقا وللسوق شروط للتحقيق المنافسة التامة ولا يوجد قيم ومبادئ تحكم السوق في هذا النظام.	الدولة هي التي تنتج وتمتلك المشاريع وتحدد الأسعار ولا وجود لقوى العرض والطلب فيه.	الأصل أن الأسعار تتحدد من خلال تفاعل قوى الطلب والعرض والدولة لا تسعر إلا عند الضرورة والحاجة والسوق يعمل من خلال ضوابط شرعيه ومبادئ أخلاقية ومن الأمثلة على ذلك تحريم الربا والغش ولاحتكار وإذا وجد فان الدولة لها الحق في التسعير والتدخل

اللقاء الحي الثالث

يجمع الاقتصاد الإسلامي بين المسؤوليتين الذاتية والمسؤولية القضائية والإدارية في تناسق محكم بخلاف النظم الاقتصادية الوضعية.

الأهداف الكبرى لهذا النظام يمكن تلخيصها فيما يلي الأهداف الكبرى لهذا النظام يمكن تلخيصها

الهدف الأول تحقيق مستوى معيشي مناسب لكل فرد في المجتمع من خلال جهوده الذاتية فالكسب للنفس أو للأسرة أو لمن يعوله الشخص واجب على كل قادر مستطيع إن عجز عن الكسب إما لسبب ذاتي أو خارجي وكان فقيراً فإن الشريعة أوجبت إعانته على أقاربه فإن لم يوجد له أقارب فإن بيت مال الزكاة يوفر له مستوى الكفاية .	**الهدف الثاني تحقيق القوه والعزة الاقتصادية** القوة: حيازة كل الوسائل الممكنة لتحقيق المصالح المختلفة . العزة: حيازة المصادر الذاتية التي تغني عن الوقوع تحت سيطرة الآخرين. وهذا يعني استقلالية اتخاذ القرارات مع إمكانية الاستغناء بالموارد الذاتية عن الآخرين . تعد القوة الاقتصادية الركيزة لتحقيق مختلف أنواع القوة المادية بجانب القوة الإيمانية التي هي المنطلق و الأصل لكل قوة. **سؤال ماذا تتطلب القوة الاقتصادية ؟** تتطلب القوة الاقتصادية إعداد وتوفير الطاقات الإنتاجية المادية إلى جانب إعداد القوة البشرية التي تستطيع الاستفادة من الطاقات المادية في إطار من النظم ذات الكفاءة لدفع فاعلية هذين الجانبين بما يسهم في تحقيق النمو والتقدم الاقتصادي.	**الهدف الثالث تخفيض التفاوت في توزيع الدخول والثروات .** وهذا لا يعني إزالة الفوارق بين أفراد المجتمع تماما لأن ذلك يخالف الفطرة التي فطر الله الخلق عليها والمتمثلة في تفاوتهم في قدراتهم العقلية والجسمية التي تعتبر أهم من التفاوت في المال. فسخر بعضهم لخدمة بعض وفاضل بينهم في الدنيا. **إذا لم يكن المقصود في إزالة الفوارق تماما فما يعني تخفيض التفاوت ؟** يعني كراهية الشارع تركيز الثروة في طائفة معينه في المجتمع ووجوب أن يكون المال متداول بينهم

- ويمكن أن يشتق من هذه الأهداف أهداف فرعية: كتوظيف الكامل أي تشغيل جميع عناصر الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي وهذه الأهداف تعتبر بمثابة الوسائل التي تسهم في تحقيق الأهداف الكبرى.

المشكلة الاقتصادية بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

المشكلة الاقتصادية بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

١: طبيعة وعناصر وأهمية المشكلة الاقتصادية.

العنصر الأول: طبيعة أو مضمون المشكلة الاقتصادية ، للإنسان حاجات ورغبات متعددة يسعى لإشباعها مقابل موارد تتصف بالندرة النسبية.
هذه الحاجات والرغبات لها خصائص عديدة: أهمها أنها متجددة ومتنوعة ونسبية ، ويعمل الإنسان باستمرار لإشباعها بشكل منتظم ولكن في ضوء هذه الحاجات المتعددة. **العنصر الثاني:** طبيعة الموارد التي تستخدم لإشباع تلك الحاجات.
وللموارد أيضا صفات وسمات ومن صفاتها: تعدد الاستخدام وقابلية الاستبدال.
خلق الله سبحانه وتعالى الموارد بشكلين رئيسين:
الشكل الأول: موارد خلقها الله تعالى بوفرة مطلقة،
الشكل الثاني: موارد خلقها الله تعالى بقدر محدود،
عناصر المشكلة الاقتصادية تتلخص في عنصرين:
العنصر الأول: الحاجات والرغبات.
العنصر الثاني: الموارد الاقتصادية.
وتظهر المشكلة الاقتصادية نتيجة تعدد الحاجات والرغبات مقابل ندرة الموارد.
أهمية المشكلة الاقتصادية تتلخص في ثلاثة أوجه:
*الوجه الأول: أنها تعتبر جوهر الدراسات الاقتصادية، ويعتبر استمرارها استمرار لتلك الدراسات.
*الوجه الثاني: أنها سبب نشأت علم الاقتصاد.
*الوجه الثالث: إن المذاهب والنظم الاقتصادية تنوعت واختلفت فيما بينها تجاه المشكلة الاقتصادية

٢: الأدلة والأسباب المنطقية والشرعية لإقرار المشكلة الاقتصادية في المجتمع الإسلامي.

العنصر الثاني الأدلة والأسباب الشرعية والمنطقية لإقرار المشكلة الاقتصادية من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي.
* أولاً: الآيات القرآنية الصريحة على وجود مشكلة اقتصادية يواجهها الفرد والمجتمع
* ثانيا: أيضا من الأدلة والأسباب لإقرار المشكلة الاقتصادية إن من أقسام الندرة ما يعرف بالندرة النسبية وهي المقصودة عند دراسة المشكلة الاقتصادية وهي تعني قلتها على المستوى الجزئي أو الإقليمي وهي ترتبط بظروف الزمان والمكان ومن معانيها ودلالاتها صلاحية المورد الواحد لأكثر من استخدام مما يعني يتعين معه الاختيار من بين هذه الاستخدامات.
* ثالثاً: المشكلة الاقتصادية أقرها بعض السلف
* رابعاً: وجود المشكلة الاقتصادية المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي
* خامساً: ليست المشكلة الاقتصادية ذات مستوى ثابت بل قد تزيد حدتها أو تخف
* سادساً: نفي المشكلة الاقتصادية قد يتعارض أو لا يتفق مع المقصود من بعض الأمور الشرعية

٣: حل أو مواجهة المشكلة الاقتصادية بين الأنظمة الاقتصادية الوضعية والنظام الاقتصادي الإسلامي.

ثالثا: مواجهة أو حل المشكلة الاقتصادية.
إن كل نظام اقتصادي يقوم على أساس استخدام أدواته في الإجابة عن التساؤلات التالية :
ماذا ينتج؟! أي تحديد الحاجات أو الرغبات التي يحتاجها المجتمع نوعا أو كما حسب أهيمتها .
كيف ينتج ؟! أي ما الطريقة التي تتبع في الإنتاج وأيها يعتبر أفضل من غيره ؟!.
لمن ينتج؟! أي تحديد طريقة توزيع السلع والخدمات على الأفراد سواء كانت سلع استهلاكية أو إنتاجية.
النظم الاقتصادية تختلف فيما بينها باختلاف أدواتها وسياستها التي تقررها بشأن مواجهة المشكلة الاقتصادية.
أولا بالنسبة لحل المشكلة في النظام الاقتصادى الرأسمالى بإيجاز: يعتمد هذا النظام على آلية السوق، ومن خلال جهاز الأسعار "أو الثمن" لمواجهة المشكلة الاقتصادية المرتبطة بالسلع والخدمات الخاصة.

- تتحدد الأسعار السلع والخدمات وعناصر الإنتاج وفقاً لتفاعل قوى العرض والطلب.
- يعمل "جهاز الثمن" على تحقيق التوازن بين موارد المجتمع ذات الندرة النسبية وحاجات ورغبات الأفراد المتعددة
- دور جهاز الأسعار أو الأثمان فيما يتعلق اختيار طريقة الإنتاج والتي تتحدد عن طريق تفاعل قوى الطلب والعرض حيث يقول المنتجون بناء على هذه الأسعار باختيار التوليفة أو المجموعة من هذه العناصر وفقا لأسعارها التي تحقق لهم الإنتاج بنفس الجودة وبأقل التكاليف وذلك لتحقيق أقصى ربح ممكن.
- الفرد أو ما يعبر عنه بالقطاع الخاص انه هو المسئول الأول عن الإنتاج في المجتمع.
- يحصل كل فرد شارك في العملية الإنتاجية على عائد أو دخل مقابل إسهامه في الإنتاج. ويتحدد هذا العائد بعاملين:

العامل الأول: مقدار ما يمتلكه من عناصر إنتاجية. العامل الثاني: سعر عنصر الإنتاج السائد في السوق.

اللقاء الحي الرابع

ثانياً حل المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي

اعتمد هذا النظام على جهاز التخطيط المركزي كأداة وحيدة لمواجهة المشكلة الاقتصادية

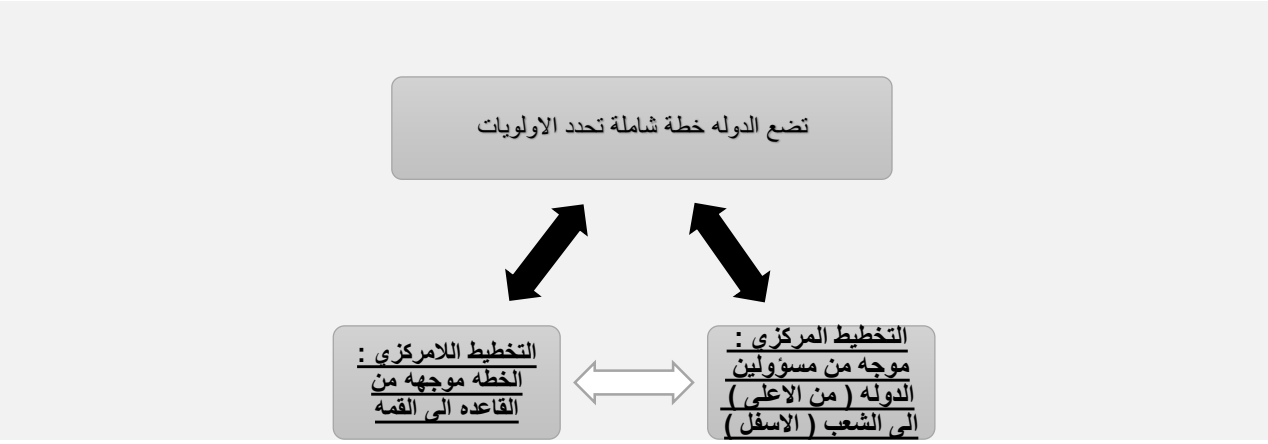

يتم تحديد أسلوب الإنتاج لكل وحدة إنتاجية وذلك بالاعتماد على عنصرين:

العنصر الأول : مدى توفر العنصر الإنتاجي

العنصر الثاني : مدى قربه من الوحدات الإنتاجية

النظام الاشتراكي فشل في تحقيق العدالة الاجتماعية: **او كل مما يلي من** اسباب انهيار او النظام الاشتراكي:	• إهمال مبادئ الملكية الفردية والحرية الاقتصادية والدور المهم الآلية السوق.
	• اعتماده على جهاز التخطيط المركزي المسئول عن اتخاذ الاف القرارات الاقتصادية اليومية مما أدى إلى وجود جهاز يتصف بالبيروقراطية والتعقيد الإداري
	• أغفل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والدينية بما لها من تأثير سلبي على سلوك الفرد وإنتاجية ومبادراته
	• النظام الرأس مالي والنظام الاشتراكي يتفقان في أن حل المشكلة بصفة نهائية غير ممكن ولكن يتم التعامل معها مع وجودها.

ثالثا: حل المشكلة الاقتصادية من وجهة نظر النظام الاقتصادي الإسلامي أو في النظام الاقتصادي الإسلامي:

- مواجهة المشكلة الاقتصادية لا تعني القضاء عليها بصورة نهائية لأن هذا ليس في مقدور الإنسان، وهذه المشكلة إلى قيام الساعة.
- يختلف أسلوب المواجهة في النظام الاقتصادي الإسلامي عن غيره بأنه يضيف إلى جانب الوسائل المادية وسائل معنوية ذات اثر بارز ومهم في تفعيل الوسائل المادية.

باختصار تقوم هذه العلاقة على مبدأين أو على قاعدتين.

المبدأ الأول: علاقة تسخير.

المبدأ الثاني: علاقة مسئولية.

هذه العلاقة تعتبر المدخل الرئيس لعلاج المشكلة الاقتصادية وتقوم على ضرورة الإخلاص لله تعالى والتوكل عليه في جميع شئون الحياة. مع بذل الأسباب لان التوكل يقتضي بذل الأسباب. ومن وسائل تقوية هذه العلاقة أداء المسلم للعبادات على الوجه الأكمل

والالتزام بتقوى الله سبحانه في جميع الأمور فهي المخرج لكل ضيق قد يصيب الفرد والمجتمع

تقوم هذه العلاقة بين المسلم وأخيه عن طريق غرس مبدءا الأخوة الإسلامية بين المسلمين وفي نفوس أفراد المجتمع الإسلامي والتي جاء الإسلام بتنظيمها وهذه العلاقة تتطلب : ١/ عطف الغني على الفقير ٢/ مشاركة هذا القطاع بمؤسساته ومنشآته في القيام بالأعمال الخيرية أو التطوعية ٣/ عدم استخدام الفرد لموارده في الإضرار بالآخرين ٤/ببيان أحكام البيوع وشروط الإجارة وبيان أحكام الشركات وغيرها ٥/ حماية أموال المسلم من اعتداء الغير عليه.

١/ علاقة الإنسان بالموارد الاقتصادية

٢/ علاقة الإنسان بربه.

٣/ علاقة الإنسان بغيره أو بمجتمعه.

تنظيم سلوك الإنسان وتربيته

يمتلك الاقتصاد الإسلامي العديد من الوسائل والأدوات التي تسهم في حفز الإنتاج وتنميته كركيزة أساسية في مواجهة المشكلة الاقتصادية ومن أهم هذه الوسائل والأدوات ما يلي: ١. يعتبر الإسلام الإنتاج عملاً دنيوياً هاماً وواجباً يثاب عليه المسلم ٢. نهى الإسلام عن كنز المال (الموارد) وحبسها عن التداول

٣. شجع الإسلام الإنفاق الاستثماري مهمه جدا تجي صح او غلط ٤. يتبنى الاقتصاد الإسلامي تقديم الحوافز للمُنتج ٥-إن مما يؤدي إلى تنمية الإنتاج وتطويره الزكاة.

هي إتاحة الفرصة المتساوية لجميع أفراد المجتمع لاستخدام قدراتهم التي سخرها الله لهم من خلال آلية السوق بما يحقق نفعهم مع الاهتمام بالفئات غير القادرة على الكسب بما يحقق لهم مستوىً معيشي مناسب .

يمتلك الاقتصاد الإسلامي العديد من الأدوات والوسائل التي تسهم في تحقيق ذلك ومنها ما يلي : ١/ إن سياسة الاقتصاد الإسلامي في الإنتاج وتنميته من خلال إنتاج السلع والخدمات النافعة ٢/ تسهم طبيعة نظام التوزيع في الاقتصاد الإسلامي القائم على ثلاث دعائم رئيسة في تحقيق العدالة وهذه الدعائم إجمالا هي :أ. التوزيع الشخصي للثروة .ب. التوزيع الوظيفي .ج. إعادة التوزيع .

سياسة الاقتصاد الإسلامي لحل المشكلة الاقتصادية تقوم على ركائز ثلاثة :

تحقيق العدالة.

تنظيم الإنتاج وتطويره

ويمكن الاشارة إجمالا إلى تلك الآثار فيما يلي : ١/إنها تعتمد على الإغناء ٢/من مصارف الزكاة مصرف الغارمين وهو يتضمن حماية النشاط الإنتاجي وتعويض المُنتج ٣/ زكاة بهيمة الأنعام ٤/ أن الزكاة غالبا تتكرر كل عام مما يحفز على الإنتاج والاستثمار

الدعامة الأولى (التوزيع الشخصي للثروة)يسعى الاقتصاد الإسلامي فيما يتعلق بتوزيع مصادر الثروة إلى الاعتداد أو الاعتناء بأهمية توفير العدالة من خلال: ١/تخفيف التفاوت بين الأفراد وضبطه في حدود معقولة. ٢/تدخل الملكية العامة والملكية الفردية على مصادر الثروة من خلال الجهد البشري والمال الخاص.٣/ تدخل الملكية العامة على مصادر أخرى وذلك من اجل تحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي في المجتمع الإسلامي .الدعامة الثانية أو المرحلة الثانية (التوزيع الوظيفي للدخل أو الدخول)/ الدعامة الثالثة أو المرحلة الثالثة (إعادة التوزيع) إعادة توزيع الدخول والثروات ل الاقتصاد الإسلامي على تسهيل تحقيق العدالة من خلال أدوات رئيسة يتميز بها ومن أبرزها: ١)الزكاة ٢)الكفارات ٣)الوقف ٤)الأضاحي ٥)الإرث ٦) وغيرها.

اللقاء الحي الخامس والسادس (اقتصاد إسلامي)

مفهوم الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي.	اخذ الاقتصاد الإسلامي بالمفهوم الواسع للإنتاج والذي يشمل توليد المنافع وزيادتها سواء كانت سلع أو خدمات. وهو يشمل طبعاً إنتاج أنواع السلع المادية والخدمات غير المادية النافعة للإنسان بالإضافة إلى أهمية الجوانب النفسية في الإنتاج. في حين ركز الاقتصاد الوضعي بشكل كبير على الجانب المادي
تعريف الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي	عبارة عن نشاط اقتصادي منظم يهدف إلى توليد منفعة أو زيادتها سواء كانت مادية أو معنوية. الفرق بين مفهوم الإنتاج ومفهوم العمارة؟ تجي صح وخطا يعتبر مفهوم العمارة أوسع وأكثر عمقا من مفهوم الإنتاج. ولماذا؟ لان العمارة تتضمن الإنتاج كعملية فنية بالإضافة إلى النواحي التنظيمية. وتعني الحضارة وتعني التنويع بكل النشاطات
أهداف الإنتاج أو أهمية الإنتاج: او لماذا ننتج:	١. يعتبر الإنتاج وسيلة لإشباع حاجات الإنسان اللازمة لاستمرار حياته. ٢. الامتثال لأمر الله تعالى للإنسان بالعمل وبذل الجهد كوسيلة رئيسة لعمارة الأرض. ٣. يعتبر الإنتاج مقدمة أساسية لقيام الإنسان بأداء مسئولياته التعبدية التي كلف بها ٤. تحقيق الفائض الذي من خلاله يواسي الفرد الآخرين من أخوانه ٥. الإسهام في تحقيق العدالة في توزيع الدخول مما ينعكس إيجاباً على مستوى الرفاهة الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع.
مفهوم ضوابط الإنتاج:	هي عباره عن التوجيهات والقواعد والتشريعات المنضمة للنشاط الإنتاجي الإنساني وعلاقته بالموارد الطبيعية من اجل تحقيق التوازن والاستقرار للنشاط الإنتاج ورفع مستوى كفاءته على نحو يحقق أهداف النظام في إطار الأساليب المباحة فيه. هذه الضوابط ذات طبيعة مختلفة فهناك: ١-ضوابط دائمة ملزمه أو مستحبة مثال ضابط الحلال والحرام مثل ضابط المشروعة وضابط منع الضرر وضابط منع الاسراف ٢-ضوابط متغيرة بحسب الظروف الاقتصادية. مثل ضابط أولوية الإنتاج وضابط اتقان الإنتاج
أهمية ضوابط الإنتاج:	١-تساعد على أزاله التعارض بين السلوك الفردي ومقتضيات العقيدة أو مصلحة المجتمع ٢-تحقيق نمو متوازي بين القطاعات الإنتاجية المختلفة ٣-إبراز دور الإنسان كموجه وقائد للعملية الإنتاجية وحمايته مما يقع عليه من ظلم بشكل مباشر وذلك بإنتاج ما يضره أو من خلال حمايته من التصرفات الضارة الناتجة عن سلوك الآخرين. ٤-تهيئه المناخ الملائم لعمارة الأرض وتنميه الإنتاج ورفع مستوى كفاءته ٥-تمتد أهمية الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي لتوثر في المجالات الاقتصادية الاخرى غير الإنتاج كالاستهلاك والتوزيع.

ضوابط الانتاج

الضابط الأول: المشروعية: أي مراعاة الحلال والحرام.
وجوب أن تكون السلع والخدمات المنتجة مباحة حتى تقدم نفع ولا تودي الى ضرر يفوق نفعها.
مراعاة هذا الضابط يودي إلى اثار ايجابية منها:
حماية حياة الإنسان وحفظها جسميا ونفسيا
تحرير جانب هام من موارد المجتمع كان من الممكن أن تتجه إلى إنتاج السلع والخدمات الضارة قال تعالى "ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث "

ضوابط ثابتة اومستحبه

الضابط الثاني: منع الإسراف أو يسمى تحقيق الكفاءة الاقتصادية:
اهتم الإسلام في توجيه الفرد والمجتمع بعدم الإسراف في استخدام الموارد سواء استهلاكيا أو إنتاجيا وإذا كان ارتباط الإسراف بالسلوك الاستهلاكي واضح فان ضرره تمتد إلى النشاط الإنتاجي
من صور الإسراف في استخدام الموارد إضاعة المال سواء بترك استثماره وتعطيله أو إنفاقه في غير وجه من أوجه الانتفاع
ومن صور الإسراف عدم مراعاة الأولويات سواء بالنسبة للأفراد أو المجتمع أو الدولةومن صور الإسراف عدم إتباع الأساليب السليمة في رعاية الأدوات والآلات الرأسمالية
ومن صور الإسراف شراء السلع قبل وقت الاستفادة منها يعرضها للتلف.

الضابط الثالث منع الضرر:
قوله صلى الله عليه وسلم "لا ضرر ولا ضرار "وهذا الحديث من جوامع كلمة عليه الصلاة والسلام ونص هذا الحديث ينفي الضرر فيوجب منعة مطلقاويشمل الضرر الخاص والعام ويشمل دفعة قبل وقوعه بطرق الوقاية ورفعه بعد الوقوع.
وأصل هذا الضابط هو منع الفعل الضار.وفيما يتعلق بالإنتاجوهو عباره عن عملية اقتصادية تتم من خلال تعامل الإنسان مع الموارد الطبيعية فيمنع الضرر المتعلق بالأفراد ويتوجب منعه مطلقا ويشمل الضرر الخاص والعام ويمنع الضرر في النشاط الفردي إذا الحق الضرر بالغير.
القواعد الشرعية تهدف إلى نفي الضرر المترتب على السلوك الإنساني بل والسعي إزالته قدر لإمكان وتقدم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة.
ويحاول التوازن بين الأضرار بارتكاب الأخف وتجنب الأشد.
لذلك قررت الشريعة الإسلامية انه يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام
ومن اشد انواع الإضرار بالمجتمع تلوث البيئة الطبيعية

ضوابط متغيرة

الضابط الخامس والأخير: ضابط إتقان الانتاج:
الإتقان في مجال الانتاج يستلزم ان يبذل الفرد الجهد في الأساليب التي تسهم في جودة المنتج سواء كان سلعه نهائية أو وسيطة.
أهم ما يساعد على إتقان إنتاج السلع ما يلي:
١/الاهتمام بمواصفات المنتج بوضع أفضل التصميمات والمواصفات للسلعة مع المراعاة الدقيقة لاحتياجات مستخدميها وبأقل تكلفه حيث ينبغي الموازنة بين الجودة والتكلفة ومن ذلك:
الاهتمام بتأهيل العناصر البشرية.
البحث العلمي والتسويقي.
التخطيط المنظم لجميع مراحل العملية الإنتاجية.
٢/الاهتمام بالمتابعة والرقابة.٣/العناية بالمظهر الخارجي للسلعة من حيث التغليف والتعبئة والنقل.

الضابط الرابع: ضابط أولويات الانتاج:
يهتم هذا الضابط بترتيب مجالات الانتاج وفق أهمية السلع والخدمات
والتي يرى كثير من علماء الشريعة الإسلامية استقراء من نصوصها أن لها مستويات ثلاثة:
١) المصالح الضرورية٢) المصالح الحاجية
٣) المصالح التحسينية أو التكميلية
ان توجيه الانتاج وفق ذلك يحقق العديد من الأهداف الاقتصادية من خلال توفير السلع الأساسية وهو ما يودي الي زيادة حجم المنافع التي يحصل عليها المجتمع من خلال موارده وذلك يتلاءم مع ما يعرف بقانون تساوي المنافع الحدية حيث أن المنفعة الحدية تتناقص كلما انتقلنا من استخدام المهم إلى استخدام اقل أهمية.
يتميز ترتيب مجالات الانتاج حسب الأولويات بأنه ليس ترتيباً جامد ينطبق على كل الأحوال والمجتمعات بل هو ترتيب مرن.
لا يعني الالتزام بضابط أولويات الانتاج إعطاء كل القطاعات الإنتاجية نفس القدر من الأهمية ولكن المقصود أن لا يعتمد الاقتصاد على قطاع واحد.
الآثار السلبية في الاعتماد على قطاع معين واحد:
١: الاعتماد المفرط على الخارج في توفير السلع والخدمات وما ينتج عن ذلك من أضرار مختلفة .
٢: نقص الخبرة والمعرفة الإنسانية واقتصارها على ذلك القطاع مما يعني الحد من اكتساب وتنوع المهارات.٣: إهدار العديد من الموارد أو عدم القدرة على الاستفادة منها .٤: شده تعرض الاقتصاد إلى تقلبات ذلك القطاع بسبب تقلب الطلب الخارجي مما يعرض الاقتصاد والموازنة العامة وميزان المدفوعات إلى هزات عنيفة توثر في أداء الاقتصاد.

اللقاء السابع والثامن (اقتصاد إسلامي)

عناصر الانتاج في الاقتصاد الإسلامي:هناك وجهات نظر حول تقسيم تلك العناصر بين الكتاب أو المهتمين

١. منهم من ذهب إلى التقسيمالثلاثيمدمج التنظيم في العمل

٢. منهم من ذهب إلى التقسيم الثنائي

٣. منهم من ذهب إلى التقسيمالرباعي.

المعيار الإسلامي المعول عليه لاعتبار الشي عنصر إنتاج هو:

- إسهام الشيء في العملية الإنتاجية.
- مراعاة الاعتبار الشرعي لهذا الإسهام. (الإسهام يكون مباشر وغير مباشر)

المضاربةتعني:دفع مال لمن يتجر به او يعمل به على ان يقتسم بينهما الربح فالغنم بالغرم.

لماذا؟بسبب الإسهام في العملية الإنتاجية يستحق عنصر الانتاج العائد الذي يعود عليه سواء تمثل بصوره أجر أو جزء من الربح.

هنا قد يشكل تساؤل مفاده:هناك نوعين من العمل، شركة المضاربة تختلف تماماً عن الإجارة:

في الإجارة:

نجد ان العائد او الأجر محدد مسبقاً وسلفاً وخدمه العمل هي الاخرى محدده سلفاً.

في المضاربة:

العائد غير محدد سلفاً وكذا خدمة العمل فهي خدمه عامه وشامله لكل اوجه نشاط المشروع.

من وجهة النظر الإسلامية فإن النقود:

إذ تتحرك وتتقلب في عمل انتاجي تسمى رأس مال إنتاجي، اما إذا ظلت ساكنه او استخدمت في اغراض الاستهلاك فلا يطلق عليها رأس مال من الناحية الإنتاجية.

نلاحظ ان كلاً من الاقتصاديين والقانونيين يقولون:

- ان النقود المقترضة تصبح ملكاً للمقترض أي انها ملكاً لصاحب المشروع وليس للمقرض سوى حق في ذمة المقترض بمقدار هذه النقود
- المركز القانوني للدائن غير المركز القانوني لصاحب المشروع.

موقف الاقتصاد الاسلامي؟ان ملكيه النقود المستخدمة في المشروع هي للمقترض وليست للمقرض.

- في الاقتصاد الإسلامي:العائد يذهب إلى صاحبها وهو المقترض.
- بينما الاقتصاد الوضعي قد اعطى العائد للمقرض

عناصر الإنتاج يمكن ان تصنف تصنيفا رئيسياً في مجموعتين :

- المجموعةالأولى:الجهد البشري بمختلف صوره وأشكاله.
- المجموعةالثانية:الجهد المالي بمختلف صوره وأشكاله.

ويمكن قبول التقسيم الرباعي لأنه أكثر تفصيلاً ويشمل:(الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم)

قضية ثانية وهي الاستهلاك من المنظور الاقتصاد الإسلامي

- يعتد الإقتصاد الغربي بالدخل كعنصر رئيس مؤثر ومحدد للسلوك الإستهلاكي للفرد. ويتأثر سلوكه اساساً بالعوامل الماديهالبحته ، بينما لايعتد بالعوامل الدينيه والاخلاقية.
- المستهلك في الإقتصاد الرأس مالي يحرص على الإستفاده العظمى من دخله المتاح، ويعتمد في سلوكه بما يسمى بتحقيق التوازن عندما تتساوى المنافع الحديه لمختلف السلع مع منفعه الثمن ، و يطلق عليه اقتصادياً "توازن المستهلك "
- مفهوم المنفعه في هذا الإقتصاد يعتريه الغموض وخاصه فيما يتعلق بمعيار النفع المتعلق بتلك السلعه او الخدمه .
- المستهلك الغربي يعتمد على معايير ذاتيه ماديه ، بادراك المنفعهالمتوخاه من السلعه او الخدمة.

الإستهلاك في الإقتصاد الإسلامي:

العنصر الأول " مقدمه حول سلوك المستهلك في اقتصاد الوضعي وتحديداً لدى المستهلك الغربي "

العنصر الثاني : قواعد نظرية سلوك المستهلك في الإقتصاد الإسلامي

ابرز القواعد الأساسية التي تبني عليها نظريه سلوك المستهلك المسلم في الاقتصاد الاسلامي

القاعدة الأولى ً الدخل: ودخل الفرد يتحدد غالباً بعنصرين: ١/ملكيه عناصر الإنتاج ٢.اسعار هذه العناصر

تدخل الابعاد الدينية كعامل مؤثر على سلوك الفرد الاستهلاكي، سواء من حيث:

١.نوع السلك والخدمات المستهلكة

٢.او من حيث كمياتها

القاعد الثالثة: الحريةالاقتصادية المنضبطة بالضوابط الشرعية.

يعتمد سلوك المستهلك في الاقتصاد الغربي لتحقيق أهدافه على أداتين رئيسيتين:

الأداة الأولى: الحرية الاقتصادية للفرد بإنفاق دخله على حاجاته ورغباته المتعددة وهو ما يطلق عليه (بسيادة المستهلك).

الأداة الثانية: حرية السوق وهو مايعبر عنها بالمنافسة الكاملة ويقصد بها توفر المعلومات الكاملة والكافية عن أحوالالسوق وعن الأسعار مما يساعد في اتخاذ القرار بشفافية تامة.

القاعدة الثانيةً : تحقيق الرشد الاقتصادياهم الضوابط والتوجيهات التي تسهم في تحقيق الرشد الاقتصادي لدى المستهلك المسلم:

الاول: تحريم استهلاك السلع والخدمات الضاره ..

في تحريم استهلاك السلع والخدمات الضارة تحقيق لعده اثار إجابيه، من هذا الآثار الإيجابية: ١/حمايه دخل الفرد من ان يتجه إلى سلع وخدمات لاتحقق نفعاً حقيقياً ٢/زياده الجزء المخصص للادخار الذي يتجه للإستثمار ..

٣/حماية موارد المجتمع من الاهدار والاستنزاف

ثانياً : تحريم السلوك الترفي : ومن الاضرار المترتبه على السلوك الترفي :

تبديد الموارد وسوء تخصيصها وتوزيعها ..

الاتجاه نحو الاستهلاك على حساب الادخار والاستثمار ..

تدمير وتدهور قيم ومقومات المجتمع ..

ثالثاُ : النهي عن الاسراف والتبذير والسفه :

التبذير ينصرف إلى الإنفاق على محرم وإن كان يسيراً ،، وهو يتوافق ويتفق مع الوعيد الشديد للمبذرين.

واما الاسراف فهو تجاوز الاعتدال في الحلال غالبا .

امثله للأسراف :

الاسراف في شراء مايزيد عن الحاجه من السلع الاستهلاكيه

الاسراف في ماء الوضوء وهذا يتعلق في آداء الواجب الشرعي

رابعاً : الحث على الاعتدال والتوسط في الانفاق :

ترسم التوجيهات الربانيه سلوك المستهلك بحيث يكون متوازناً . والنهي عن الترف والاسراف والتبذير لا يعني الدعوة الى البخل والشح والتقتير وإنما يعني الدعوة الى الاعتدال في الانفاق " فخير الامور الوسط "

القاعدة الرابعة: تحقيق زيادة المنافع:

يؤكد الاقتصاد الإسلاميعلى اختلاف مفهوم المنفعة عند المستهلك المسلم عن غيره حيث يتصف هذا المفهومبالشموليةفلا يقتصر على المنفعة المادية البحتةبل تشمل المنافع أهداف معنوية أخرى.

المستهلك المسلم يختلف عن المستهلك الغربي من خلال مايلي:

١-لا تقتصر زيادة المنافع على زيادة كمية السلع والخدمات بل أن نوع السلعةأو الخدمة عامل مهم في تحديد حجم المنافع .

٢- يدخل المستهلك المسلم ضمن مصطلح زيادة المنافع مساعدةالفقراء والمحتاجين .

٣-المنفعة لها بعد ذاتي واجتماعي أيضا وهو بهذا يختلف عنمفهوم المنفعة عند المستهلك الغربي الذي يحدد بمعيار مادي ذاتي فقط .

السوق

تعريف السوق

المكان الذي يلتقي فيه البائعون بالمشترين لتبادل السلع والخدمات

تعريف السوق بالمفهوم الاقتصادى هو:

عبارة عن إمكانية التقاء البائعين بالمشترين لتبادل السلع والخدمات وعناصر الإنتاج دون أن يشترط مكان معين

ومن تعريفات السوق هو: المنطقة التي يكون فيها البائعون والمشترون على اتصال وثيق ببعضهم البعض بحيث يكون للثمن الذي يدفع في جزء من السوق اثر على أثمان بقية أجزائه الأخرى

وظائف السوق:

١-التمكين منتبادل السلع والخدمات.

٢- إمكانية التقاء البائعين

أنواع السوق في الاقتصاد الوضعي:

١- سوق المنافسة التامة أو الكاملة.

خصائص هذه السوق :

- المعرفة التامة بأسعار السلع والخدمات
- حرية الانتقال
- حرية الدخول لسوق والخروج منه.
- تجانس الوحدات من السلعة والتشابه التام بينها.
- وجود عدد كبير من البائعين والمشترين
- ترك الأسعار تتحدد عن طريق قوى العرض والطلب

٢- سوق المنافسة الاحتكارية .

خصائصه:

- كثرة عدد البائعين و المنتجين.
- التمايز وعدم التجانس التام لوحدات السلعة المنتجة.
- اثر الدعاية والإعلان في اتخاذ القرارات التسعيريه
- انخفاض القيود في الدخول للسوق والخروج منه.

٣- سوق احتكار القلة .

وتتصف هذه السوق:

- وجود عدد قليل من البائعين أو المنتجين
- تأثر كل بائع أو منتج بسياسة الآخرين التسعيريه.

٤- سوق الاحتكار التام أو الكامل :

ويقصد به انفراد منتج وحيد قادر أو يستطيع فرض السعر الذي يريد مع عدم وجود سلعه بديله لسلعته .

اللقاء التاسع والعاشر (اقتصاد إسلامي)

موقف الاقتصاد الإسلامي من أنواع الأسواق /	يحرص الاقتصاد الإسلامي على أنتكون هناك سوق منافسه تامة وكاملة لكن لا يقر بعض الشروط التي تعتبرغير واقعيه مثل الكثرة من المنتجين أو المستهلكين وهذا الشرط قدلا يمكن تحقيقه. • هو ينادي بان تكون هناك حرية لكن هذه الحرية أيضا لا تكونحرية مطلقه بل يحده بحدود وضوابط. • عدم وجود أي نوع من التكتلات وترك الأسعارتتحدد عن طريق قوى العرض والطلب. • المكان لا ينبغي أن تستأثر به فئة دون أخرى بل يترك الحرية للجميع. • المعرفة التامة بأحوال السوق من حيث الأسعار والكميات والاهتمام بجوده السلع وأنواعها. • تقرالشريعة الاسلاميه المنافسة المشروعة وينبغي تحقيقها وإذاكانت منافسه غير مشروعه فإنالاقتصاد الإسلامي يمنعها . • أما بالنسبة للاحتكار: لا يقر الاقتصاد الإسلامي الاحتكار بمختلف أنواعهلما فيه من أضرار.

ضوابط السوق في الاقتصاد الإسلامي:

الاحتكار يعكس العديد من الآثار الاقتصادية المباشرة والغيرمباشرهمنها /	- ارتفاع المستوى العام للأسعار عن المستوى الطبيعي . - اختفاء السلع ونقص المعروض منها. - انخفاض الدخل الحقيقيللأفراد بحسب درجة الاحتكار ونسبته ومدى تعدد الاحتكار للسلع والخدمات في المجتمع. - إهدار موارد المجتمع واستنزافها وعدم استغلالها الاستغلال الأمثل. - انخفاض مستوى الجودة والإتقان في السلع المحتكرة. - تقليل حوافز المنافسةالمتمثل في تحسن الجودة وخفض التكاليف. - يؤدي إلى العديد منالمفاسد الاقتصادية والاجتماعية . كانتشار الرشوة والمحاباة وغيرها.

نظريات القيمة(للسلعة قيمتان)

القيمة الأولى:قيمة استعمالوهي قيمة ومنفعة السلعة بالنسبة لصاحبها وتعكس مستوى المنفعة المتحققة من السلعة لإشباع الحاجات الإنسانية وتزيد قيمة الاستعمال كلما كانت السلعة ضرورية للمستهلك.

القيمة الثانية: قيمة استبدال وهي قيمة السلعة مقابل السلع الاخرى في السوق وتستخدم النقود كوسيلة لتقدير قيمة الاستبدال.

تعددت النظريات الاقتصادية الغربية التي حاولت تفسير القيمة التبادلية للسلعة من خلال الآتي:	١- نظرية العمل يرى القائلون لتلك النظرية أن المقياس الرئيس لتقدير أثمان السلع هو العمل المبذول في انتاجها. بمعنى ان القيمة التبادلية للسلعة تتوقف على عنصرين:الاول: كمية العمل المبذول في انتاج السلعة الثاني: الوقت اللازم لإعداد السلعة وعرضها في السوق.
	٢- نظرية المنفعة الكليةتفّسر هذه النظرية القيمة الاستبداليه للسلعة على اساس منفعتها الكلية التي تتحقق للفرد من خلال تلك السلعة لإشباع حاجاته الإنسانية.
	٣- نظرية المنفعة الحديه وتعتمد هذه النظرية على اساس أن قيمة السلعة لا تعتمد على المنفعة الكلية بل على المنفعة الحديه وهي منفعة الوحدة الأخيرة من وحدات السلعة المستهلكة.
	٤- نظرية تكلفة الانتاج تعد هذه النظرية امتداداً لنظرية العمل حيث أدت الانتقادات التي وجهت لنظرية العمل باعتباره العنصر الاساس لتحديد قيمة السلعة إلى ادخال عناصر الانتاج الاخرى ومن ثم فإن قيمة السلعة في حال المنافسة الكاملة تعتمد على تكاليف عناصر الانتاج المستخدمة في انتاج السلع وليس عنصر العمل فقط.
	٥- نظرية الطلب والعرض نتيجة للانتقادات التي وجهت الى النظريات السابقة والتي ركزت إما على جانب الطلب فقط أو جانب العرض فقط فقد ظهرت هذه النظرية ترى ان قيمة السلعة تتحدد وفقاً لتكاليف الانتاج هذا من جهة العرضوالمنفعة المتحققة للفرد لتلك السلعة والتفاعل بينهما في السوق وهوما يؤدي الى تحديد السعر خلال فترة زمنية معينه او محددهتوصل الاقتصاد الاسلامي منذ فترة طويلة الى معرفة التأثير المشترك لقوى العرض والطلب في تحديد السعر في زمن معين.وهذه النظرية التي تتوافق مع الاقتصاد الاسلامي

تحديد الاسعار في الاقتصاد الاسلامي: تتحدد الاسعار في الاقتصاد الاسلامي طبقا لقوى العرض والطلب باعتباره يحقق العدالة بتراضي الطرفين من جهه وباعتباره حافزا رئيس على نمو النشاط الاقتصادي واستقرارهيعّرف الفقهاء التسعير: بإن يأمر السلطان أو نائبه أو كل من ولّي من امور المسلمين أمرآ أهل السوق ألا يبيع أمتعتهم إلا بسعر كذا منعوا من الزيادة عليه او النقصان لمصلحة.

يقّسم الباحثون أراء الفقهاء الى قسمين: أحدهما يرى تحريم التسعير وآخر يرى جوازه عند الحاجة.

والفقهاء متفقون على تحريم التسعير في الاحوال الطبيعيةواتفق فقهاء المذاهب الأربعة على ان الأصل في التسعير التحريم

يقول ابن قدامه رحمه الله والدلالة من وجهين:الوجه الأول انه صلى الله عليه وسلم لم يسّعر وقد سألوه ذلك ولو جاز لإجابهم إليه.الوجه الثاني أنه هو علّل ذلك بكونه مظلمه والظلم حرام.

وقد استدلوا أيضاً بالمعقولوهو ان الناس لهم حرية التصرف في اموالهم والتسعير حجر عليهم.

الآثار التي قد تنتج عن التسعير

الحالات الخاصة والطارئة التي ناقشها شيخ الاسلام ابن تيميه وابن القيم والتي يتم التدخل من ولي الأمر في التسعير:	اولاً: التدخل بالتسعير لا ينبغي ان يحدث إلا كحل اخير لا يلجأ إليه إلا إذا كانت حاجه الناس لا تندفع إلا به. ثانياً: يتم التدخل حتى تعود الاسعار إلى حالتها الطبيعية فيزول التسعير بزوال الحالة التي ادت إليه. ثالثاً: ان يكون التسعير محقق للعدل بين الطرفين فيعطى هؤلاء التجّار ربحا معقولا.
يؤدي تدخل الدولة او الحكومة للتسعير للعديد من الآثار الاقتصادية إذا كان السوق يعمل بشكل طبيعي وبكفاءة عالية:	١- نقص الكميات المتاحة من السلع ووجود فجوه بين الطلب والعرض ٢- تزايد التكاليف المالية والإدارية. ٣- التسعير في غير مصلحه المستهلك حيث ان آلية السوق تعد أفضل وسيله تحمي مصالح المستهلكين من قبل المنتجين. ٤- ظهور السوق السوداء هي سوق ثانوية غير نظاميه تنشأ في حالة قلة السلع ولها تأثير سلبي على المجتمع والانتاج. ٥- انخفاض مستوى الجودة وانعدام الحوافز. ٦- اهدار الموارد وتعطيلها. ٧- انخفاض وتدني كفاءة الاقتصاد في تخصيص الموارد. هذي بعض الآثار التي قد تنتج عن التسعير

المرحلة الاولى: مرحلة التوزيع ماقبل الانتاج:
يتميز الاقتصاد الاسلامي بانه يهتم بتوزيع مصادر الثروه على افراد المجتمع .اهتم الاسلام بتوزيع مصادر الثروة من خلال تنظيماته للملكيهالفرديهوالملكيهالعامه.
أقر الاسلام الملكيةالعامةلبعض الموارد الطبيعية الهامه وجعل الدولة مسؤوله عن المحافظة عليها .أقر الملكية الفرديه
يقسم الاقتصاد الاسلامي مصادر الثروة الى قسمين :
١- قسم يجري عليه التملك الفردي حيث يستطيع الانسان تملكه من خلال الجهد البشري والحال الذي يمتلكه الانسان .
٢- قسم لايجري عليه التملك الفردي في أي حال من الاحوال بل هويخضع لإدارة الدولة وملكيتها العامه
تقوم الدولة باستثمار ماتحت يدها من موارد طبيعيه وتوزّع العائد على جهتين :الجهه الأولى: تحويل الاحتياجات الاساسيه للدولة .
الجههالثانية: إشباع الحاجات الاساسيه للفقراء والمساكين والمحتاجين وتوفير مستوى معيشي مناسب لهم.
الاولى /مرحلة توزيع ماقبل الانتاج وتعرف بتوزيع مصادر الثروة او التوزيع الشخصي.
المرحلة الثالثة وهي مرحلة اعادة التوزيع:
تغطي اعادة التوزيع ما قد يوجد من انخفاض في مستوى المعيشه لدى بعض الافراد الذين لم يتمكنوا من تغطيته من خلال توزيع مصادرالثروه او من خلال توزيع الدخل أي المرحلتين السابقتين:
إما لعدم امتلاكهم شي من عناصر الانتاج
أو لعدم كفاية مايمتلكونه في تغطية احتياجتهم.
ادوات اعادة التوزيع في الاقتصاد الاسلامي
ومنها: ١)الزكاة ٢)الميراث٣)الكفارات
٤)النفقات ٥)الصدقات
التوزيع في الاقتصاد الاسلامي يتميز بانه يقوم على ثلاث مراحل أساسية: -
الثالثة/ مرحلة إعادة التوزيع وهذا التنظيم يساعد على تحقيق هدفين رئيسين: -
١- توفير من حوافز الانتاج وتنميته.
٢- تحقيق قدر أكبر من العداله من خلال طبيعه ذلك التنظيم المتدرج .
الثانيه /مرحلة توزيع الدخول على عناصر الانتاج مرحلة التوزيع الوظيفي.
المرحلة الثانيه وهي مرحلة التوزيع الوظيفي او الدخول على عناصر الانتاج:
يقوم الاقتصاد الاسلامي بتوزيع الدخل على عناصر الانتاج التي اسهمت في العمليه الانتاجية
الاقتصاد الاسلامي يأخذ في الاعتبار أن عدالة التوزيع تقتضي ان يحصل كل انسان على دخل بقدر مايبذل من جهد ومال
العناصر الانتاجيه التي تستحق الأجر كعائدعنصر العمل وذلك فيما اذا كان يحصل على اجر اذا كان نوع العمل محدد ويعطى اجر محدد على الاعمال.الارض في حالة إيجارتها.رأس المال العيني اذا قام صاحبه بتأجيره .
العناصر الإنتاجية التي تستحق الربح كعائد:فرأسالمال النقدي ويستحق الربح لمافيه من المخاطره ويسهم في مشروع انتاجي.
وراس المال العيني الثابت في بعض الحالات التي يقدمه صاحبه كمشاركه في العمليهالانتاجيه.
والمنظم وهو يختلف بتحمل المخاطره:
فصاحب رأس المال تقتصر مشاركته في دفع المال وله الحق في الاشتراط في نوع النشاط الذي يمارسه دون التدخل في إدارة المشروع.والمنظم العامل الذي يخاطر في عمله فيتولى إدارة المشروع ودون أن يكون له أجر محدد.والارض أيضآ يمكن أن تأخذ عائدآ كجزء من النتائج إذا ساهم بها صاحبه في المشاركه.

المرحلة الثالثة وهي مرحلة إعادة التوزيع وادواتها

الأداة الأولى: الزكاة ودورها في تحقيق العدالة تمارس الزكاة دور رئيسي في تحقيق العدالة في توزيع الدخول والثروات.	**أولاً:** الزكاة فريضه وركن من اركان الاسلام لها صفة الالتزام والإلزام على كل مسلم تجب عليه الزكاه دفعها اختيارا فإن امتنع فإن للدوله الحق في تحصيلها منه بالقوة. **ثانياً:** انها ترد على الدخل والثروه معا فهي تفرض على النقود وعروض التجاره والذهب والفضه وبهيمة الانعام وعلى الحبوب والثمار. **ثالثاً:** ارتباطها بالعقيدهالدينيه وكونها عباده يوفر لها حافزاً ذاتياً ممايعطيها فاعليه اكبر من غيرها مقارنه بالضرائب. **رابعاً:** تتصف الزكاه بشمول من ناحية الافراد المكلفين فهي تشمل كل من يملك نصاب حتى غير المكلف و من وجه آخر انها تشمل الاموال الناميهبانوعهاالمختلفه ولا يستثنى منها مال أي كان . وهذه الخاصيه تؤدي الى توسيع رقعة الاموال التي تفرض عليها الزكاة. **خامساً:** تتصف مقاديرها بالاختلاف تتراوح مابين ٢ ونص % الى ١٠ % وهذه النسبه تعطي حصيله كبيره ومتنوعه فضلا عن ان اختلاف وتنوع هذه الاموال يؤدي الى سد حاجات الافراد المحتاجين. **سادساً:** لقد تولى الله سبحانه وتعالى بنفسه تحديد مصارف الزكاه وهذا يدل على أهميه أداء الزكاة يقول تعالى (انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم). **سابعاً.** انها تتميز بالمحليه في انفاق حصيلتها :حيث انها توزع على فقراء البلد الذي تمت جباية الزكاة. ثم ينتقل تاثيرها الى المستوى الخارجي لانفاقها على الافراد في مكان آخر يحتاجون اليها. **ثامناً.** انها لاتتجه الى اعطاء الفقراء المزيد من القوهالشرائيه فقط بل تهتم بزيادة قدراتهم الانتاجيه من خلال حصولهم على رووس اموال انتاجيه. **تاسعاً.** تتصف الزكاة عن الضرائب باستمرارها وضمانها وبقائها او خلودها وثباتها فهي غير قابله للألغاء او تغيير معدلاتها. **العاشر.** تتصف الزكاهبالمرونه ذلك انها متعدد المصادر فهي تفرض على الرصيد النقدي للمؤسسات . **الحادي عشر.** تتميز حصيلة الزكاه انها محصنه الى حد كبير من تناقص القوه الشرائية .فاخراج الزكاة عيناً في بعض الاموال التي تجب فيها يسهم في ثبات القوه الشرائيه .
اهم ميزات الزكاه التي تكفل تحقيق اهدافها في المجال التوزيعي ما يلي: مهم	
الزكاةلها بشرطين:	الشرط الأول: التزام الأفراد الاغنياء بأدائها على صورتها المشروعة بدون تأخير . الشرط الثاني : صرفها في وجوهها التي حددتها الآيةالكريمة وعدم الخروج عنها
الأداة الثانية نظامالإرث:	• هذا النوع من الادوات واجب التزامي من قبل الفرد وعلى الدوله مراقبة تنفيذه بالصوره المشروعة. • يقوم هذا النظام في الشريعهالاسلاميه بتوزيع الاموال والثروات بشتى انواعها على عدة افراد لهم علاقه بـ المتوفي. • يرتبط الميراث بوفاة الشخص الموروث • يعد نظام الارث حافزا على الاستثمار طويل الاجل نظام الإرث في الاسلام يعد اداه ثابته في توزيع الثروات حسب الانصبهالشرعيه على كل الفروع القريبه من المتوفى. • يعتبر نظام الميراث الاسلامي نعمة على الوارث لا نقمة عليه فهو لا يتحمل ديون المورث الزائده عن التركة. • لا يستطيع المورث حرمان الوارث من الارث بعد وفاته لان الإرث جبري بحكم الشرع و لايستطيع أن يتلاعب في قواعده.

تابع ادوات اعادة التوزيع في الاقتصاد الاسلامي /

الأداةالثالثة من ادوات إعادة التوزيع / النفقات والنفقة على الأقارب:

- هي من ادوات الاقتصاد الإسلامي التي تهدف الى تقليل التفاوت الطبيعي في الدخول والثروات بما يحقق أكبر قدر من العدالة.
- كفالة الأقارب والإنفاق عليهم أمر واجب على الاغنياء تجاه اقاربهم.
- هذا الالتزام من الاغنياء نحو اقاربهم تختلف درجته بحسب درجة القرابة.
- النفقةالأصلية التي عبر عنها الفقهاءهي كفاية الحاجات الأصليةالضرورية للمنفق عليه من الطعام والشراب والكسوة والمسكن وذلك على اساس ما تندفع به الحاجة وهو مستوى الكفايةلأنها تجب للحاجة فتقدر بقدر الحاجة.

الأداة الرابعة الانفاق التطوعي الصدقات والكفارات:

- ان الصدقات والكفارات والاحسان الى الناس من الأمور الهامة في زيادة التحويلات الماليةوالعينية للفقراء والمساكين مما يسهم في تطوير مستوى معيشتهم
- يقوم الانفاق التطوعي بدور هام في توزيع الثروات وتداولها خاصة وأنهاتساعد على التخفيف إثر التفاوت في الدخول والثروات.
- تقوم الكفارات بدور هام؟لأنها تحويلات ماليه وعينيه الى الفقراء وبالتالي هي ترفع من مستوى معيشة هؤلاء المحتاجين.
- اعادة توزيع الثروات الإنتاجيةالمعطلة.
- وهناكأدوات اخرى لها اهميتها كأموال الوقف والخراج الذي اثبت فعالية في تحقيق عدالة التوزيع.

النظام النقدي والمصرفي

اهم مراحل تطور اشكال النقود وصورها:المقايضة: أول اسلوب عرفه الانسان لتبادل الفائض وهو يعتمد على مبادلة سلعه بسلعه اخرى.

كل مماياليمن الصعوبات التي واجهات أسلوب المقايضة /

١. غياب معيار تقدير اثمان السلع والخدمات المتبادلة ٣–عدم قابلية بعض السلع للتجزئة

٢–صعوبة التوافق بين رغبات المتبادلين او المتعاملين٤–صعوبة نقلها وادخارها

٥–جميع ما سبق

النقود : مرت بعدة مراحل من ابرزها ما يلي :

١–النقود السلعية:سلع تعارف الناس في مجتمع معين على اتخاذها ك وسيطللتبادل.

حققت تلك النقود السلعيةهدفين:

١ –استخدمها كوسيط او اداه للحصول على سلع اخرى.٢–استخدمهالإشباع الحاجات الإنسانية مباشرة.

عيوب السلع النقدية:

١. قابليتها للتلف

٢. اختلاف جودة الصنف الواحد

٣. ارتفاع تكاليف

٤. وفرة العرضلبعضها وعدم امكانية التجزئة للبعض الآخر.

****

٢–النقود المعدنية:تلافى هذا النوع عيوب النقود السلعية مما ادى الى تفوقها وانتشار استخدمها.

ادى الى تحول الانسان عن السلع النقدية الى درجه أرقي من المعادن؟ تأثرها بعوامل الوقت ووفرتها وثقل وزنها

وذلك لعدة اسباب:

١–عدم قابليتها لتلف.

٢–الندرةالنسبيةالمعتدلةمما ينعكس على استقرار قيمتها.

٣–سهولة نقلها وتخزينها مع امكانية ادخارها.

٤–قابليتها لتجزئه وحدات دون فقد شيء من قيمتها.

أنواع النقود في الوقت الحاضر

النـــــوع الأول: النقود الورقية:	ظهرت في البداية بجانب النقود المعدنية وليست بديلا عن النقود المعدنية. وقد مرت بعدة مراحل. اسباب ظهورها: ١/ نمو المبادلات ٢/ التطور الاقتصادي ٣/ حاجة الناس الى تحويل النقود بكميات كبيره النقود الورقية مرت بثلاثة مراحل هي: المرحلة الاولى/ تعتبر النقود الورقية مغطاة بالذهب بنسبة ١٠٠%ويطلق على هذه المرحلة بما يسمى نظام الاوراق النقدية النائبة المرحلة الثانية / تعتبر فيها النقود الورقة غير مغطاة بالكامل أي لم تعد تصدر بغطاء كامل بالذهببنسبة ١٠٠% وانما بغطاء جزئي المرحلهالثالثه/ وهي النقود الورقية الإلزامية: • إلزمت الحكومات الافراد بقبولها دون ان يقابلها ضمان لتحويلها الى نقود معدنيه عند الطلب. • امكن للسلطات الحكوميه في تلك المرحله اصدار وطبع كميات كبيره من تلك الاوراق • ألزمت الدول التعامل بها في تسوية معاملات والوفاء بالالتزامات هذا الى جانب ثقة الناس بها.
النوع الثاني/نقود الودائع:	ظهر هذا النوع من النقود مع تطور الجهاز المصرفي وبخاصه مع ازدياد ثقة الناس بتلك المؤسسات المصرفية • تمثل هذه النقود ودائع الحسابات الجارية وبعض المعاملات المصرفية الاخرى حيث يتم تداول هذه الودائع عن طريق الشيكات مع ملاحظة ان الوديعة الموجودة في البنك هي التي تعد نقودا وليس الشيك لان الشيك بدون وديعة لا قيمة له
النـــــــــوع الثالـــــث/النقود الالكترونيه:	• يمكن تعريفها بإنها وسائط دفع الكترونيه يتم استخدامها من خلال نظام تقني متطور لسداد اتمان السلع والخدمات. • ايضا عرفت النقود الإلكترونيةانها نقود بعمله معينه تخزن بشكل الكتروني على اداة الكترونيه كبطاقات مسبقة الدفع. • اصبحت تحضي بقبول واسع في العديد من المجتمعات. تميزت النقود الالكترونية على النقود النقدية بما يلي: ١-توفر الامان لحاملها عند فقدها. ٢-خفة حلها وعدم الحاجة الى نقل كميات من النقود الورقية. ٣-عدم التلف مع مرور الوقت او كثرة الاستخدام. ٤-توفير التكاليف بالنسبة للحكومات من طبع النقود الورقية وحفظها ونقلها. ٥-الحد من مشكلات تزوير الاوراق النقدية فان لها ايضا مساوئ واثار سلبيه ولكن مزاياها أكثر من مساوئها

وظائف النقود: للنقود في النظام الاقتصادي وظائف رئيسيه تقوم بها وهي:

الوظيفة الأولى: مقياس للقيم وللأثمان. الوظيفة الثانية: وسيط للتبادل وللمبادلة. الوظيفة الثالثة: انها اداه للادخار ومخزن للقيم. الوظيفة الرابعة: وسيله لدفع العاجل وهناك من يرى ان هذه الوظيفة تدخل في وسيط التبادل لان التبادل قد يتم اما نقداو آجلا.

الاثار والمساوئ الاقتصادية بالتمويل الربوي وللتمويل بالربا:ربا النسيئةهو الربا التي تعتمد عليه المصارف التقليدية في وقتنا الحاضر فيتمويل الافراد والمؤسسات.

الاثار السلبية بالتعامل بالربا:

الاثار السلبية بالتعامل بالربا:

١-ارتفاع مستوى التكلفةالإنتاجية مما يؤدي الى ارتفاع الأسعار.
فاذا كانت تلك الفوائد الربوية على رأس لمال فستظهر في صورة نفقات ثابته اضافية.
اما إذا كانت نتيجة الاقتراض لشراء المستلزمات الإنتاجية فيمكن ان تلحق بالتكاليف المتغيرة.

٢-يـؤدي الـى الظلـم وعـدم تحقيـق العدالة.
لأنـه يجعـل المتحمـل للخسـارة طـرف واحدو يؤدياخذ واستغلال الفئاتالعاملة واستغلال جهدها

٣- عدم الاستقرار الاقتصادي .
ان أحد الاسباب الرئيسة لتلك التقلبات تعود الى مايحدث من تغيرات في معدلات سعر الفائدهكسبب في حدوث الازمات الاقتصاديهكالتضخم والكساد والمديونيه وغيرها.
التقلب الشديد في معدلات الفائده يمكن ان يسهم في التقلبات الحاده في النشاط الاقتصادي
الفائده هي سبب اصيل من اسباب الإضطراب الاقتصادي
تقلبات معدلات الفائده تؤدي الى اثارة القلق بالاسواقالماليه وأسواق السلع وتشيع التوقعات السلبيه
التقلبات التي تحدثها الفائده على هذه الاسواق تعكس تأثيرا موجبا للإضطراب على الاقتصادي بجملته فتؤدي بالتالي الى حدوث الاضطراب في الهيكل الاقتصادي في جملته.
الاقتصاد الاسلامي من مميزاته أن اساليب التمويل قائمه على المشاركه وهذا الاسلوب يؤدي الى تحقيق قدر أكبر من التحقيق الاقتصادي ؟لأنها تجعل معيار التفاضل بين المشروعات يعود الى مدى الاهميه والنفع المتحقق من المشروع.وليس مدى القدرهالإئتمانيه لصاحب المشروع .

٤- إفلاس العديد من الشركات
الفوائد الربويه تكبد المنشأة تكاليف ثابته مسبقه قبل بدايه الانتاج.
هذا الاسلوب يؤدي الى امكانية تعرض العديد من الشركات والمؤسسات للافلاس بسبب اعباء تسديد فوائد الديون
إن مجرد تقلبات سعر الفائده قد أدى الى حالات الافلاس خاصه في حالات الركود
من المسلّم به ان احد الاسباب الرئيسه لحالات الافلاس هو تعاظم مديونية العديد من الشركاتالتي تعجز عن السداد بسبب الفوائد الربويهالمركبهوالتراكمة.

٥-وقوع البطالة:
افلاس العديد من الشركات الى جانب التقلبات الاقتصادية الشديدة يؤدي الاستغناء عن آلاف الايدي العاملة وعن آلاف العمال.

٦- المديونية:
يؤدي الاقتراض الربوي الى تنامي ازمه الديون الدوليه والتي اصبحت ظاهره اقتصاديه خطيره يعاني منها الاقتصاد العالمي بأكمله.
أدت المديونيات الضخمهوالمتزايده للعديد من دول العالم الي تدهور اقتصاديات ومستويات المعيشه في تلك الدول.
من الاسباب الرئيسه التي اوجدت ازمه الديون العالميه سعر الفائده والميل الشديد للإقتراض من قبل الدول النامية.
التمويل الربوي يزيد من احتمال وقوع الازمات الإقتصادية.

٧- إنخفاض انتاجية رأس المال:
إن اسلوب القرض الربوي يقلل من انتاجيه رأس المال لأنه يشجع على الانتظار السلبي ويضع عنصر التنظيم في وضع أسوأ.
اصحاب رؤوس الاموال الذين يختارون الاقراض يصبحون بالتدريج أكثر ثراء.
انتظار النقود أو أصحاب رؤوس الأموال لتحقيق فائده اعلى يجعل من رأس المال عاطل في تلك الفترة وبالتالي يقلل من انتاجيه رأس المال.
ومما يقلل ايضا الإنتاجيةمؤسساتالمصرفيةالربوية تفرض عادة على المنشآت الصغيرةوالمتوسطة معدلات فائده اعلى وذلك لافتقارها الى عنصر الضمان وهو مما ينعكس الى انخفاضيه رأس المال خصوصا والإنتاجيةالكلية عموما.
والمشروع الذي يقع تحت ضغط التزام رد رأس المال مقرونا بفائدة محدده سلفا يتحمل قيدا قاسيا.
رفض عنصر رأس المال تحمل جزء من عدم المخاطره المرتبط بإستثماره في مشروعات انتاجيه يحرم المجتمع من مكاسب ممكنه لإنتاجيه رأس المال عن طريق التجديد واستخدام تقنيات جديده.

٨-تشجيع التوسع في الانفاق الاستهلاكي والترقي:
القروض الربوية للأفراد المستهلكين تشجعهم على الانفاق فوق مستوى دخولهم المتاحه من خلال تقديم القروض الربوية. خاصة عندما يعاني المجتمع من آثر المحاكاة والتقليد وضعف الالتزام الديني. والتأثر بالدعاية والاعلان للحصول الميسر على القروض وليس هذا خاص بالافراد فقط بل قد يؤثر ذلك على سلوك بعض المنشأت .

٩- التضخم :
هو الارتفاع المستمر في الأسعار نتيجة أسباب عديدة
ومن أبرزها: زيادة حجم الطلب وعدم قدرة العرض على مواجهته.
يعد الربا من الأسباب الرئيسة للتضخم خاصة عند التوسع في الإقراض الربوي لأغراض الاستهلاك.
اكثر الفئات المتضررة من التضخم أصحاب الدخول الثابتة من الموظفين والعمال الذين تنخفض دخولهم الحقيقية من خلال الإرتفاع المستمر للأسعار.

خصائص المصارف الاسلامية. إضافة إلى الشمولية وسيرها وفق الشريعة الإسلامية فإن لها خصائص أخرى تميزها عن المصارف الربوية من أهمها:	١ –الإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية ٢ – الحد من التبعية الدولية ٣ – تحقيق التكافل الاجتماعي وإعادة توزيع الدخول والثروات ٤ – كونها تعمل ضمن إطار الشريعة الاسلامية ٥ – وجود جهاز استشاري وفني ٦ – زيادة فرص العمل

النظام المالي في الاسلام:

تعريف النظام المالي لدولة ما: مجموعة القواعد والقوانين التي تعنى بموارد الدولة وطرق جبايتها وأوجه انفاقها.

هذا التعريف يحتوي على ثلاثة أشياء – مجموعة قواعد وقوانين وأيضاً يحتوي على كيفية الجباية أو تحصيل الموارد والإيرادات وأوجه إنفاق تلك الإيرادات.

من هو المسؤول عن حفظ أموال المسلمين؟

هو بيت المالللأنه بالنسبة للدولة الاسلامية الجهة أو المكان المخصص لحفظ أموال المسلمين.

من اهم السياسات الي اواجه بها المشكلات الاقتصادية كالتضخم؟ السياسة المالية والسياسة النقدية لتوجيه الاقتصاد

السياسة المالية هي استخدام الدولة للإيرادات والنفقات وفق منهج معين لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية محددة وتعتبر الإيرادات العامة والنفقات العامة ركنا السياسة المالية. (صح)

يمكن تقسيم بيت المال إلى عدة أقسام استناداً إلى مصادر الأموال وأوجه إنفاقها وهي:مهم

- بيت مال الزكاة ويشمل جميع الأموال التي تجب فيها الزكاة
- بيت مال الأخماس ويشمل خمس الغنائم وخمس المعادن وخمس المستخرج من البحار.
- بيت مال الفيء ويضم الخراج والجزية والعثور على غير المسلمين والضرائب متى وجدت.
- بيت مال الضوائع وهذا يحتوي كل مالا يعرف له مالك أو وارث.تحي صح وخطأ

مما تتميز به هذه الإدارة:

- جعل لكل قسم من بيت المال موارد ومصارف معينة ومحددة بالكتاب أو بالسنة أو بالاجتهاد.
- استقلالية وانفصال أمواله عن أموال ولي الأمر إن وجدت.
- المرونة والاجتهاد في الرأي كلما دعت الحاجة وفيه يحقق النفع العام

تشمل موارد بيت المال أو الإيرادات العامة للدولة الإسلامية ما يلي:هذا متخصص باستقبال الإيرادات وتوجيهها

أولاً:الزكاة، من نقود وعروض تجارة وأنعام وزروع وثمار وقد فرضت وحددت أنصبتها ومقاديرها بعد الهجرة في المدينة.

ثانياً: الفيء والغنيمة (مهم الفرق بينهم)

- الفيء:كل ما أخذه المسلمون من غيرهم صلحاً من غير قتال مثل/ الخراج والجزية والعشور

ويعتبر الفيء مورداً عاماً يكون للرسول ولولي الأمر من بعده حق التصرف به بما يخدم مصلحة عامة المسلمين.

- الغنيمة:كل مالٍ آل إلى المسلمين من الكفار بالقهر والغلبة مثل/ الأسرى والعتاد وغيرها

وتوزع أموال الغنيمة دون الأرض على المقاتلين باستثناء الخمس الذي هو بمثابة مورد عام ينفق على مصالح المسلمين.

ثالثاً:الجزية،وهي مشتقة من الجزاءوهي مبلغ من المال يفرض على من دخل في ذمة المسلمين وعهدهم من أهل الكتاب وذلك مقابل توفير الأمن لهم وحمايتهم،ولاتجب على الفقير والعبد والأعمى والكبير والمرأة والصغير وكذا المتعطل والمجنون.

رابعاً:الخراج،وهوفي اللغة يطلق على الكراء أو الأجر أو الغلةويعني ما تفرضه الدولة من أجر مقابل الانتفاع بالأرض الزراعية.

خامساً:العشور أو الرسوم الجمركيةوهي عبارة عن ما تحصل عليه الدولة من التجار الذين يمرون بثغور الإسلام بتجارتهم، وكان يؤخذ من أهل الحرب العشر ومن أهل الذمة نصف العشر،وأما المسلمون فيؤخذ منهم ربع العشر أي الزكاة.

سادساً:الضرائب؛حيث يمكن للدولة الإسلامية أن تفرض ضريبةً إذا لم تغطي الإيرادات السابقة حاجة المجتمع الحقيقية (وإذا استطاعت ان تغطي فالضرائب حرام)

ولكن بضوابط معينة وضحها العلماء ومن أبرزها:

- أن يكون هناك عجز في موارد بيت المال
- أن تتسم بالعدل في مقدارها ونوعها وطرق جبايتها.
- أن تفرض بقدر الحاجة.

سابعاً: القروضالعامة: عندما تعجز الدولة عن تغطية النفقات الأخرى فلها أن تقترض. وهناك ضوابط للاقتراض ومن أبرزها وجود الحاجة الحقيقية للاقتراضوعدم الزيادة على قدر ما يسد الحاجة.

أهداف النظام المالي في الدولة الإسلامية

او كل مما يلي من اهداف النظام المالي في الدولة الإسلامية؟

١ – حراسة الدين وحماية القيم.

٢ – حسن استغلال وتخصيص الموارد والطاقات.

٣ – حسن توزيع الثروات والدخول بين الأفراد.

أوجـه الإنفـاق فـــي الدولـــة الإسلامية:	تتحدد في مجال إطارات النظام المالي أو السياسة المالية - فمنها ما يتجه لحراسة الدين والقيم ويكون ذلك بالإنفاق على دور العلم - ومنها ما يتجه إلى مصالح المسلمين. تمثل النفقات العامة الأداة الأخرى للسياسة المالية وتكون مع الإيرادات العامة هيكل السياسة المالية وبقدر ما يتحقق التوازن بين هذين الجانبين تظهر فاعلية السياسة المالية.
أهم مجالات النفقة العامة في النظام المالي الإسلامي:مهم التفريق بينهم يمكن تقسيم مجالات النفقات العامة في السياسية المالية إلى قسمين:	أولا:النفقات المخصصة:(من القران والسنة) هي تلك النفقات التي لا يجوز للدولة أو ولي الأمر التصرف فيها إلا في حدود المصارف التي حددها الشارع. مثل: الزكاة والوقف. ثانياً: النفقات الغير مخصصه: هي تلك النفقات التي لم يحدد الشارع مصادرها وليست لها مصارف محددة بل ترك لولي الأمر أو للدولة نيابة عن المجتمع بمساعدة أهل الشورى من المسلمين من أهل الرأي والحكمة والخبرة تنظيم وترتيب أوجه الإنفاق فيما يحققلصالح المسلمين.وأهمتلكالنفقات: مثل /الخراج والعشور وأموال الفيء والضرائب وإيرادات ملكيه الدولة وغيرها. من أمثلة النفقات الغير مخصصه: توفير الأمن الداخلي والخارجي فيما يتعلق الدفاع عن الدين والعقيدة • تخصيص جزء من إيرادات الدولة الإسلامية للتحقق القوة والعزة للمسلمين. • الإنفاق على توفير الأجهزة الأمنية الداخلية التي تحفظ للمسلمين أموالهم ودمائهم وأعراضهم. • تنفق على سن الأنظمة ودور القضاءدرءاً للخصومات بين المسلمين وفق أحكام الشرع ومن أمثلة النفقات الغير مخصصه:المجالات الاقتصادية: • مراقبة الأسواق والنشاط الاقتصادي • إنشاء صناديق التنمية • إقامة مشروعات رأس المال الاجتماعي أو ما يسمى بمرافق البنية الأساسية أو التجهيزات الأساسية ومن أوجه النفقات الغير مخصصه: المجالات الاجتماعية: • توفير المستوى المعيشي المناسب للفئات غير القادرةِ على العمل من خلال أموال الزكاةِ فإن عجزت أموال الزكاةِ فمن المصادر الأخرى وهنا أيضاً يكون للدولةِ دور ولأقارب المستحق دور أيضاً في النفقةِ على أمثال هؤلاء. • توفير الخدمات الصحيةِ والتعليميةِ والمعاهد والمؤسسات التدريبية التي يحتاجها الناس للتنمية مهاراتهم والمحافظة على صحة أجسامهم.

ضوابط النفقاتالعامة:

الضابط الاول: تحقيق العدل والرشد:فبدونه تضعف كفاءة السياسة المالية حتى في ظل توفر الإرادات المالية.

الضابط الثاني: تحقيق المصلحةِ:تحرص السياسةِ الماليةِ في جانب النفقات أن تولد تلك النفقات مصلحة للمجتمع. الضابطالثالث: الرقابة:تستمد من رقابةِ الخالق سبحانه وتعالى لولي الأمر ثم رقابة ولي الأمر لولاته.

الأسئلة عليها تعتبر الرقابة من ضوابط النفقات العامة (صح)

انتهينا من النظام المالي الإسلامي

النظام النقدي الإسلامي وتحديداً الأهداف الأولية للنظام النقدي الإسلامي.

١. النظم المكونة للنظام الاقتصادي الإسلامي تعمل مجتمعة على تحقيق أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي.
٢. الربط بين أهداف النظام الإسلامي والأهداف العامة للنظام الاقتصادي الإسلامي علامة مميزه
٣. التزام النظام النقدي الإسلامي بالقيم الروحية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية
٤. النظام النقدي والمصرفي الإسلامي بمقدوره تحقيق الأهداف المباشرة له

الأهداف الأولية للنظام النقدي الإسلامي:

١. الإسهام في تحقيق التنميةِ الاقتصاديةِ.
٢. الإسهام في تحقيق العدالةِ الاقتصاديةِ والاجتماعية.
٣. تحقيق الاستقرار في قيمة الوحدةِ النقديةِ.
٤. تحقيق التخصيص الأمثل للفوائض المالية.

الهدف الأول/الإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية:

- الإنتاج جزء رئيسياً في كل نظام اقتصاديأي أنه يتأثر ويؤثر في مكونات النظام الاقتصادي الإسلامي والتي من أهمها:
- يهدف إلى الإسهام في تنمية الإنتاج وتحقيق التنمية الاقتصادية بمفهومها الشامل.
- يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية
- يسهم في المشاريع الإنتاجية الحقيقة
- أساليب الوساطة المالية الإسلامية تعمل على تحويل أصحاب رؤوس الأموال إلى مساهمين في الأعمال الإنتاجية وإبعادهم عن الأعمال المضاربيه والأنشطةالتجارية.
- المساهمة في اندماج رأس المال مع خبرة العمل
- يسهم في تأمين كافة احتياجات الأفراد
- تسهم في الحد من الموارد البشرية والمادية العاطلة.

الهدف الثاني: الإسهام في تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية:

التوزيع العادل للدخول والثروة مقصد دعت إليه الشريعة الإسلامية وهو مقصد يرتكز على مبدأين هما مبدأ:

١. المساواة في الكرامة الإنسانية والأخوة بين الناس.
٢. كراهية تركز الثروة والدخل في أيدي فئة قليلة.

تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية هدفاً يسعى إليه النظام الاقتصادي الإسلامي من خلال نظمه الخاصة والتي من أبرزها النظام النقدي.

يعتبر هذا الهدف من أبرز مميزات النظام النقدي الإسلامي باعتبار هدف العدالة التوزيعية من الأهداف التي لم تألفها الأنظمة الاقتصادية الوضعية.

الهدف الثالث: تحقيق الاستقرار في قيمة الوحدة النقدية: تعتبر النقود في أي مجتمع المقياسَ الهامَ لقيم الأشياء والطيبات. بل إن الإخلال بها بمثابة الإفساد في الأرض. ومن ضمن ما يتضمن الدخول في نقد المسلمين وإفساده عليهم. والإفساد إما:

١- بإحداث تزوير فيها. ٢-وإمابعدم أدائها لوظائفها.

- لكي يتحقق للنقود كأهم المقاييس العامة للمجتمع فلابد أن تحظى بالاستقرار في القيمة.
- النقود تطلب قيمتها كقوة شرائية
- انخفاض القوة الشرائية للنقود وارتفاع الأسعار له تأثيرات مختلفة على الدخل الحقيقي للفرد وعلى الثروة وعلى النمو الاقتصادي.
- يسهم عدم الاستقرار النقدي بتأثيرات سيئة في توزيع الدخول والثروات.
- عدم الاستقرار النقدي سوف يؤثر على توزيع الثروات
- يظهر أثر عدم الاستقرار النقدي في تغير المراكز الحقيقة لدائنين والمدينين.
- يؤثر عدم الاستقرار النقدي في التنمية الاقتصادية سلبياً
- يؤدي التضخم إلى عجز جهاز التنمية عن القيام بوظيفته في توجيه الإنتاج تبعاً للطلب الواقعي.
- التضخم يضعف من فاعلية النظام النقدي ومن ثمَ سوء تخصيص الموارد
- تشترك الدول الغنية مع الدول الفقيرة في هذه المساؤ والآثار السلبية للتضخم من جراء عدم الاستقرار النقدي.
- التضخم يتعارض مع أهداف النظام النقدي الإسلامي فكذلك الركود الاقتصادي والبطالة.
- من أهم أدوات النظام النقدي الإسلامي المحافظة على استقرار قيمة الوحدة النقدية باعتبار ذلك ضرورياً لتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال:

١- التوافق والتناسب بين معدل نمو الكمية النقدية ومعدل نمو المبادلات.

٢- الربط بين التدفقات النقدية والتدفقات السلعية.

الهدف الرابع: تحقيق التخصيص الأمثل للفوائضالمالية.

- المدخرات واستثمارها هدفا رئيسيا للنظام الاسلامي ويسعى لتحقيقه.
- القيام بتجميع الفوائض المالية ودعمها من خلال تنمية الوعي الادخاري ثم توجيهها للعمليات الاستثمارية
- عملية الادخار والاكتناز متساويتان في الذم والحرمان من المكافأة ووجوب فرضية الزكاة وجوب الزكاة فيهما
- اقتطاع جزء من الدخل ووضعه في مجال الحركة الاقتصادية المنتجة عن طريق المساهمة في زيادة حجم رأس المال.
- خاصيةاللاربوية واعتماد الوساطة المالية في النظام النقدي الإسلامي لا يسهم في حشد المدخرات فحسب بل يحقق تلاحم الادخار والاستثمار

السياسة النقدية مفهومها وأهميتها:

المفهوم أو التعريف: مهم

هي عبارة عن مجموعة الإجراءات التي يتخذها المصرف المركزي بهدف ضبط كمية وسائل الدفع أو التأثير في اتجاهاتها لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادي.

- يعتبر استقرار مستوى الاسعار لوحدة النقود من أهم أهداف السياسة النقدية على تحقيقها.
- النقود تعتبر وسيلة لزيادة النمو الاقتصادي في حدود معينه لكنها قد تصبح اداة للتقلبات الاقتصادية لذلك تقوم السياسة النقدية كأداة ضابطة لتحكم في كمية النقود واتجاهاتها
- احتلت السياسة النقديةالمكانة الأولى في السيطرة على تقلبات الأسعار
- تدل تجارب الدول الرأس مالية على الأهمية النسبية للسياسة النقدية كوسيلة لتحقيق الاستقرار.
- الكنزيون الجدد يعتقدون أنها الوسيلة الأكثر فاعلية في تحقيق الاستقرارالاقتصادي بصفه عامه واستقرار مستوى الأسعار وقيمة النقود بصفه خاصة.
- التكامل بين السياستين هو الوسيلة المثلى لتحقيق أهداف استقرار الأسعار مع المحافظة على أهداف التشغيل والنموالاقتصادي

المؤسسات القائمة او المسؤولة على تنفيذ السياسة النقدية:

أولا: المصرف المركزي:

- إن القائم على السياسة النقدية عادة المصرف المركزي الذي يتولى أعباء أداره الشؤون النقدية كنائب عن الدولة في تنفيذ هذه المهام ووظيفة إصدار النقود والتولي إداره شؤون الدولة المالية.
- بدأت الدول رأس مالية على إعطاء المصرف المركزي سلطات مستقلة لتنفيذ وظائفه على أفضل صورة ممكنة.
- إذا منحت المصارف المركزية الوضعية قدر من الحرية فسيكون لها سلطات حقيقة تمكنها من تطبيق وسائلها التي تحقق استقرار الأسعار أو استقرار قيمة النقود.
- تدخل وزارات مالية في قرارات المصرف المركزي يؤدي إلى الإخلال ببرامج الاستقرار التي يرسمها ويسعى لتحقيقها.

ثانيا: الجهاز المصرفي:

- يقصد بالجهاز المصرفي:مجموعة المصارف التجارية الخاصة والتي تقع عليها مسؤولية كبيرة في تعبئة أقصى قدر من المدخرات القومية والتي يتوقع تزايدها باستمرار مع نمو الدخل القومي وترشيد الإنفاق الاستهلاكي طبقا للضوابط الإسلامية.
- تكون تعبة المدخرات عن طريق حث وحفز المدخرين على الأحتفاظ بمدخراتهم ليس في شكل نقدي مكتنز وإنما في شكل أصول مالية وودائع لدى المصارف.

وهذا يتطلب ما يلي:

أولا:أن تتكامل اجهزة الدولة المالية والنقدية في تحقيق استقرار الأسعار حتى لا يؤدي ارتفاع الأسعار إلى خفض قيمة العوائد النقدية

ثانيا:أن يعمل المصرف المركزي على تشجيع الجهاز المصرفي في ابتكار بدائل للنقود ضمن نطاق المؤسسات النقدية والمالية الوسيطة طبقا للمعايير الإسلامية.

ثالثا:بالنظر إلى أوضاع البلاد الإسلامية الراهنة يجب تبني نظام الوحدات المصرفية الصغيرة التي تنتشر في القرى والأرياف.

تم بحمد الله اللقاءات الحية كاملة لمنهج الاقتصاد الإسلامي لعام ١٤٣٦ الفصل الدراسي الثاني

بالتوفيق للجميع